المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:07، العدد:01 (2023)، ص631-652

تطور جيش الحدود من النشأة إلى غاية ميلاد هيئة الأركان (1957-1960)

The Evolution of the Border Army from its Creation until the Establishment of the General Staff (1957 – 1960)

منير صغيري
المدرسة العليا للأساتذة – مسعود زغار بسطيف (الجزائر)
mounir.seghiri86@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الإرسال:
2023/01/18
تاريخ القبول:
2023/04/25

الكلمات المفتاحية:
- ✓ جيش الحدود
- ✓ جيش التحرير الوطني
- ✓ لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية
- ✓ هيئة الأركان الشرقية والغربية

الملخص:

انطلقت الثورة الجزائرية وهي تعتمد على الإمكانيات المتاحة والمحدودة، ولعل أهم مقوم نجاحها الإمداد، الذي اضطلعت به الحدود الشرقية والغربية، الأمر الذي انتبهت إليه سلطات الاحتلال الفرنسي، فعمدت إلى عزل الحدود بخطين شائكين ومكهربين، فأصبح تنقل المجاهدين عبر هذه الخطوط صعب جدا، من هذا المنطلق بدأت النواة الأولى لجيش الحدود في التشكل نتيجة تراكم دوريات التسليح التي نجحت في الخروج ولم تفلح في الدخول، إضافة إلى مخيمات اللاجئين على الحدود، مع مرور الوقت أصبحت الحدود الشرقية والغربية تمثل ثقلا حربيا كان هيئات الثورة القيادية الالتفات إلية بمشاريع تنظيمية لهيكلته، وفي مقالنا هذا سنسلط الضوء على نشأة وتطور جيش الحدود ونركز على مختلف المؤسسات القيادة العسكرية التي أوجدتها قيادة الثورة لتسييره، منذ بداية تشكله سنة 1957 والى غاية سنة 1960.

Article info

Received:
18/01/2023
Accepted:
25/04/2023

Key words:
- ✓ Border Army
- ✓ National Liberation Army
- ✓ East-West Military Operations Commission
- ✓ East-West General Staff

Abstract:

One key factor to the success of the Algerian revolution was the armament it had received from the eastern and western borders. The French occupation authorities was well-aware of this and it worked to isolate the borders with electrified lines. In this context, the first nucleus of the Border Army began to form, in response to the increasingly unsuccessful military patrols. As time passed, the borders became a heavy burden, which warranted due attention from the revolution leading bodies, resulting in the development of projects to support the revolution from within. In this paper, we shine light on the creation and the development of one of these projects, the Border Army, examining the bodies established by the Revolutionary Command to run it since 1957, until the establishment of the General Military Command in1960.

مقدمة

لقد لعبت الحدود الجزائرية الشرقية والغربية أدواراً إستراتيجية هامة في مجال الإمداد، منذ انطلاق الثورة التحريرية إلى غاية 1957، وانطلاقا من هذا التاريخ تناقص هذا الدور بسبب تنبه سلطات الاحتلال للخطر الذي تلعبه هذه الحدود، حيث تم عزلها بإقامة الخطوط المكهربة "**موريس**" و"**شال**" ونتيجة توفر مجموعة من الظروف تكونت النواة الأولى لجيش الحدود على التخوم الشرقية والغربية بحيث أصبح هذا الجيش الناشئ محلًّا مستقطبا ومستجلبا للعناصر الوافدة إليه من مختلف المناطق والجهات في داخل وخارج الوطن وحتى من جيش الاحتلال الفرنسي (الضباط الفارين)، مما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ (القيادة العسكرية) تسارع إلى هيكلته عن طريق عدة مشاريع تنظيمية.

والإشكال المطروح: **ما هي جذور نشأة جيش الحدود؟ وهل قصدت قيادة الثورة إنشاءَه؟ وما هي الهيئات العسكرية التي أشرفت على هيكلته وتنظيمه؟** وللإجابة عن هذه الإشكاليات نفترض أن جيش الحدود ظهر على الحدود الغربية والشرقية من دون التخطيط لإنشائه، وأن التزايد المتسارع في عدده وعدته فرض على القيادات العسكرية انطلاقا من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تنظيمه واستغلاله لصالح الحرب في الداخل.

وقد اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي التحليلي؛ حيث نصف الحادثة التاريخية ثم نضفي عليها نوعا من التحليل، واستهدفنا تسليط الضوء على البدايات الأولى لنشأة جيش الحدود ثم الحكم على طريقة ظهوره، أي هل كان مخطط له –مشروع عسكري مقصود ومطروح منذ اندلاع الثورة التحريرية 1954– أو ظهر نتيجة توفر جملة من الظروف، ثم معرفة أهم الهيئات القيادية التي تعاقبت على تسييره إلى غاية 1960.

1. نشأة جيش الحدود

إن فكرة تشكيل جيش جزائري للتحرير في الخارج لم تكن مطروحة خلال مرحلة التحضير للثورة، حيث لا توجد دلالات أو إشارات تدل على طرح مثل هذه الفكرة من قبل الرجال الذين أشرفوا على تفجير الثورة ويرجع السبب في ذلك إلى الوضعية السياسية المعقدة التي كانت تعيشها الحركة الوطنية عشية اندلاع الثورة، حيث كانت منقسمة على نفسها، أو ما يعرف بأزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فكان الهم الوحيد لأولئك الرجال هو التعجيل في العمل المسلح.

1.1. البدايات الأولى لنشأة جيش الحدود

وبعد انطلاق الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954شرع المجاهدون في ضرب مصالح العدو وفق الإستراتيجية العسكرية المخطط لها مسبقا، بحيث تم تقسيم البلاد إلى خمس مناطق عسكرية وكل منطقة تضم مجموعة من أفواج المجاهدين المنظمة والمهيكلة وفق حرب العصابات، بحيث تنضوي كلها تحت قيادة جيش التحرير الوطني والجدير بالبيان أن الثورة انطلقت من إمكانياتها المتاحة والمحدودة [1]، وفيما بعد شرعت في البحث عن آفاق أخرى للتسليح والتموين وذلك وفق طريقتين: طريقة الحصول على السلاح من العدو، وطريقة أخرى تعتمد على إعداد مجموعة من الوحدات المتنقلة ذهابا وإيابا عبر الحدود الشرقية والغربية لجلب المؤونة

والسلاح.

ومع استمرار الثورة وشموليتها عبر مختلف مناطق الوطن، أصبحت بحاجة متزايدة للسلاح، الأمر الذي أدى إلى رفع أعداد تلك الوحدات المتنقلة، وهذا ما دفع بقادة الثورة إلى إنشاء مراكز على طول الحدود الشرقية والغربية لإسعاف الجرحى وإيواء أفراد الوحدات وكذا للراحة. وبعد انعقاد مؤتمر الصومام في أوت 1956 أوصى المؤتمرون بضرورة إنشاء مراكز للتدريب وأخرى لاستقبال وتنظيم اللاجئين على طول الحدود الشرقية والغربية (الزبيري محمد العربي، 1999.ص.73). واستمر الحال كذلك إلى غاية شعور سلطات الاحتلال بالخطر الذي تمثله الحدود الشرقية والغربية فبدأت تعرف منذ 1956 في التفكير في سبل قطع عملية الإمداد، فظهر مشروع بناء الحواجز الحدودية (موريس ثم شال) والذي انطلقت أشغال تنفيذه سنة 1957 ومن هنا أصبحت هذه الحواجز تشكل عائقا أمام تحرك وحدات التسليح والتموين (حربي، 2004. ص 290-291).

فأدى ذلك وبشكل متزايد إلى استقرار هذه الوحدات -التابعة لمختلف الولايات- على طول الحدود الشرقية والغربية نظرا لصعوبة اختراق الخطوط المكهربة. كما كانت سياسة القمع الفرنسية، وإنشاء المناطق المحرمة وندرة وسائل وإمكانيات العيش تدفع بأعداد متزايدة من الجزائريين في المناطق المتاخمة للحدود الشرقية وبدرجة أقل الغربية إلى مغادرة البلاد لتشكيل مخيمات للاجئين في تونس والمغرب، مما أدى إلى زيادة عدد المتطوعين في صفوف الوحدات المرابطة هناك (بالحاج، 2008. ص.47). ويضاف إلى أولئك جماعة، المجاهدين الذين احتفظت بهم القيادة على الحدود الشرقية والغربية بعد نجاحهم في اختراق الحدود، ورأت بضرورة إبقائهم لأسباب صحية أو لحاجتها إليهم بحيث تم إدماجهم حسب الضرورة (الجنيدي، 2009. ص. 508).

لذلك نستطيع أن نقول إنه قد توفرت سلسلة من العوامل المساعدة التي أدت إلى نشوء جيش الحدود نوردها كما يلي:

- تلك الحواجز الحدودية المتمثلة في خطي "**شال**" و"**موريس**" والتي ساهمت في تشكيل جيش الحدود، وذلك من خلال عزل الوحدات المتنقلة ذهابا وإيابا لحمل السلاح والمؤونة إلى الداخل، بحيث كانت تتحرك على هامش من الحرية وبأقل الأضرار، ومع تفطن فرنسا للأهمية اللوجستية للحدود بالنسبة للثورة الجزائرية، أقدمت على عزلها من خلال إقامة الخطوط المكهربة. ومن هذا المنطلق وجدت تلك الوحدات نفسها محاصرة خارج الوطن مما أدى إلى تمركزها على التخوم التونسية والمغربية. لذلك فإن السلطات الفرنسية ساهمت في إنشاء جيش الحدود من دون قصد وهذا ما يعبر عنه محمد تقية بقوله: "**تبدأ العوائق الحدودية في طرح المشاكل نهاية سنة 1957 ساهم جيش الاحتلال الفرنسي في الواقع بتنصيب هذه الحواجز المكهربة والملغمة في ميلاد جيش الحدود للتحرير الوطني...**" (تقية، د.ت.ص.468).

- الحالة الاجتماعية المزرية التي كان يعيشها الجزائريون على الحدود الشرقية والغربية وكذا حالة الحرب وكثرة

المعارك وسياسة القمع الفرنسية وإنشاء المناطق المحرمة، كلها أسباب دفعت بالجزائريين إلى الرحيل إلى كل من تونس والمغرب بحيث شكلوا مخيمات للاجئين، ومع بداية نشوء جيش الحدود، تطوع الشباب اللاجئون إلى تلك الوحدات المرابطة على الحدود.

– استقطاب جيش الحدود الناشئ للمجندين الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي والذين شرعوا في الالتحاق به في وقت مبكر، بسبب تشجيع وزارة الحرب التابعة لكريم بلقاسم لاستقرار هؤلاء على الحدود نظرا لصعوبة إدماجهم في الولايات الداخلية برتب عسكرية عالية، وهذا ما يرفضه جل قادة الولايات الداخلية. وقد نقل هؤلاء المجندون معهم خبرتهم وتجربتهم في الجيش الفرنسي من أمثال محمد زرقيني، عبد الحميد بن عبد المؤمن، مولود إيدير، سليمان هوفمان بوعنان، عبد المالك قنايزية، العربي بلخير، خالد نزار وعبد النور بقة ...الخ. ويضاف إليهم فئة الضباط الجزائريين الذين تكونوا في المدارس العسكرية العربية في المشرق من أمثال عبد الرزاق بوحارة عبد الحميد براهيمي كمال عبد الرحيم، عبد العزيز قارة...الخ.

– تساهل السلطات المغربية والتونسية مع جيش الحدود من خلال سماحها له بإقامة مراكز التدريب والتسليح ويمكن أن نصنف هذا في إطار النضال المغاربي المشترك لمواجهة قوى الاستعمار الأوروبي.

وعليه يمكن أن نقول إن جيش الحدود قد ظهر للعيان مع بداية 1957 نتيجة السياسة الفرنسية الرامية إلى عزل الحـــدود والحالة المـزرية التي كان يعيشها اللاجئون الجزائريون على الحـــدود الشرقية والغربية، بحيث سعوا للانخراط في هذا الجيش، والذي أصبح محلا لاستقطاب الضباط الجزائريين العاملين في جيش الاحتلال الفرنسي وكذا المتخرجين من المدارس العسكرية العربية، كما يمكن إضافة عامل آخر وهو تساهل السلطات المغربية والتونسية مع قيادة جيش الحدود، بحيث سمحت لهم بإنشاء مختلف المدارس الحربية والمراكز العسكرية. ومع مرور الوقت كبر هذا الجيش وأصبح يشكل مزيجا متمايزا من مختلف العناصر الوافدة إليه.

2.1. العناصر المكونة لجيش الحدود

لقد تشكل جيش الحدود من عدة فئات وعناصر مختلفة يمكن أن نوردها كما يلي:

– **الفئة الأولى:** وهي تمثل تلك الوحدات المتنقلة والمكلفة بمهمة التسليح والتي استقرت على الحدود مشكلة بذلك النواة الأساسية لجيش الحدود، يضاف إليها المتطوعون من المهاجرين واللاجئين الجزائريين إلى كل من تونس والمغرب والذين دفعت بهم ظروف الحرب القاسية لبلادهم للالتحاق بجيش الحدود. هذا وقد سعت القيادة هناك على الحدود لاستقدام هؤلاء، ففي الجهة الغربية يذكر محمد حربي في مذكراته أن عبد العقيد الحفيظ بوصوف سعى إلى تشجيع الانخراط في الجيش، وحتى التجنيد الإجباري للعناصر المتعلمة المنحدرة جزئيا من العائلات الجزائرية المحتكة بالمخزن المغربي، وتم ذلك بالقوة والقمع أحيانا (حربي، 2004. ص.288). ويضيف عبد الرزاق بوحارة [2] إلى تلك الوحدات المرابطة في الجهة الشرقية، قوات القاعدة الشرقية [3] والتي نظمت في سنة 1957 وكان مقرها بسوق الأربعاء داخل التراب التونسي (بوحارة 2006.ص.187).

وبجانب هؤلاء كانت توجد مجموعات أخرى غير مستقرة العدد قدموا إلى منطقة الحدود، وهم غير مكلفين بالقيام بالعمليات العسكرية ضد المراكز الفرنسية لأنه ليس لهم قطاع معين، فقدومهم كان إما كحراس لأحد المسئولين أو كحاملي بريد، ولظروف مختلفة لم يتمكنوا من الرجوع إلى ميدان عملهم، وإلى ولاياتهم الأصلية التي قدموا منها، ومنه يمكن أن نقول إن وحدات التسليح كانت بحق النواة الأساسية لتكوين جيش الحدود، فعلى سبيل المثال نذكر أنه كان للولاية الثانية على الحدود الشرقية مجموعة من الوحدات بلغت 2000 مجاهد (كافي، 1999.ص. 213).

- **الفئة الثانية:** هذه الفئة تمثل جماعة النخب العسكرية بكل ما تحمله من أفكار وايدولوجيات، وقد اضطلعت بالمهام القيادية بما فيها تكوين وتأطير جيش الحدود، وتضم أربع طوائف رئيسية هي كالتالي:

- **الجماعة الأولى:** تمثل الجنود المنخرطين في جيش الاحتلال الفرنسي والذين شاركوا في حرب الهند الصينية إلى جانب فرنسا (حربي، 2004. ص.295). حيث سعى جيش التحرير الوطني لاستقطابهم، وتهريبهم قصد إضعاف جيش العدو وخلخلة صفوفه من خلال زرع ظاهرة انعدام الثقة لدى القيادات العسكرية الفرنسية في كل مجند جزائري في جيش الاحتلال الفرنسي والذي قد يفر إلى الجيش الجزائري في أية لحظة. على غرار حاجة الثورة إلى رجال مدربين على الأساليب العسكرية الحديثة ويحملون معهم سلاحهم وذخيرتهم في وقت كانت الثورة بأمس الحاجة إلى السلاح. وقد انتهج المجاهدون إستراتيجية تقوم على أسلوب الترغيب والترهيب لإقناع هؤلاء للانضمام للثورة فكانوا يهددونهم بالموت إذ استمروا في الوقوف ضد شعبهم، ويعدونهم بمنحهم رتبا أعلى من الرتب التي تمنحهم إياها فرنسا خاصة بعد صدور قانون فرنسي يدعى:"la loi cadre" والذي يفتح المجال للمجندين الجزائريين لاعتلاء رتب قيادية في جيش الاحتلال الفرنسي (الزبيري الطاهر، 2008.ص.135-136).

وقد التحقت هذه الفئة مبكرا بالثورة الجزائرية، ومنهم نذكر الرجال الذين فروا من جيش الاحتلال الفرنسي في تونس من أمثال سليمان هوفمان سنة 1954، وآخرون فروا من جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر سنة 1956 مثل النقيب عبد الرحمان بن سالم وآخرون التحقوا بجيش الحدود بعد تسريحهم من جيش الاحتلال الفرنسي مثل الشاذلي بن جديد وصالح سوفي وكانوا إطارات متواضعة في جيش الاحتلال الفرنسي عرفاء، ونقباء، ومساعدين وفي مقدمتهم بلهوشات وعندما التحقوا بجيش الحدود عرفوا ترقيات سريعة، وتمسك هؤلاء بمبدأ الأقدمية للمحافظة على رتبهم خاصة بعد التحاق جماعة الضباط الجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي بالثورة الجزائرية في نهاية 1957 وبداية 1958، ولكن قدرتهم على قيادة الرجال ومعرفتهم الجيدة بالميدان جعلت منهم إطارات يصعب استبدالها وتعويضها (حربي، 2004. ص.295-296).

- **الجماعة الثانية:** هي جماعة الضباط الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي، حيث أن هؤلاء الضباط كانوا على مرأى لما يحدث في وطنهم الأم من حالة الحرب والإبادة الجماعية وكان عليهم أن يحددوا موقفهم. وفي 1956 وجه 52 ضابطا جزائريا رسالة للرئيس الفرنسي روني كوتي (René Coty) يبينون له فيها الحالة

النفسية التي كان عليها الإطارات العسكرية الجزائرية في جيش الاحتلال الفرنسي (بوحارة 2006.ص.170). ومع نهاية 1957 وبداية 1958 شرع هؤلاء الضباط في الفرار من جيش الاحتلال الفرنسي والالتحـــاق بالثورة الجزائرية، حيث إن جلهم التحقـوا بجهـات الحـدود الشرقية والغربية. ويشير كوريي إلى ومجموعة من الضباط الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي الذين التحقوا بصفوف الثورة ابتداء من ربيع عام 1958 وهم مولاي عبد القادر شابو محمد بوتلة، محمد زرقيني عبد الحميد بن عبد المؤمن (Courriére ، volume1 . p260).2005

ويضيف عبد الحميد براهيمي[4] مجموعة من الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي إلى جهات الحدود وهم مولود إيدي بوعنان، وقـد لحـــق بهؤلاء في عامي 1958- 1959 على الخصوص الملازمون: عبد المجيد علاهم، عبد النـــور بقة، العربي بلخـــير، محمد بن محمد، محمـد بوزادة مصطفى السلوفي، عبد المالك قنايزية، مختار كركب لحبيب خليل، عبد الحميد لطرش، مداوي، رشيد مديوني خالد نزار وفي عام 1961 وقبل الاستقلال بأشهر قامت مجموعة من (الفارين) مكونة من بعض العسكريين الذين ارتقوا حديثا إلى رتبة ملازم من طرف فرنسا بالالتحاق بجيش الحدود في المغرب وتونس، وكان من بينهم محمد العماري ومحمد تواتي وكذا الطيارين الملازمين الأولين سعيد آيت مسعودان ومحي الدين لخضاري (براهيمي، 2001، ص.33). وقد عملت القيادة العسكرية على اختبار هؤلاء ومراقبتهم عن كثب قبل إدماجهم في جيش الحدود، ويذكر محمد زروال في حديث له مع محمد بوتلة قال: "**كان كريم بلقاسم قد كلفني بمراقبة تحركات مجموعة من الضباط الجزائريين الذين فروا من جيش الاحتلال الفرنسي وكان من أولئك الضباط مصطفى سلوفي ومداوي**" (زروال 2011. ص.393-394).

وقد تم توجيه أولئك الضباط إلى المدارس العسكرية على الحدود لمباشرة أعمالهم حيث أوكلت لهم مهـام تدريب وتكوين إطارات جيش الحدود وقد وجد هؤلاء الضباط صعوبة في فرض النظام العسكـري القائم على الانضباط والصرامة والعقوبة العسكرية وهو ما لا يتوافق مع عقلية المجاهدين البسطاء. وعليه يمكن القول إن جماعة الضباط الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي قد لعبوا دورا بارزا إبان الثـورة التحريرية، خاصة بعد 1957، حيث التحق جلهم بجبهات الحدود خاصة الحدود الشرقية، وباشروا مهامهم التنظيمية انطلاقا من خبرتهم التقنية التي اكتسبوها في جيش الاحتلال الفرنسي وهذا برغم من خلافهم مع جماعة المجاهدين.

- **الجماعة الثالثة:** هي جماعة الضباط المتخرجين من الأكاديميات العسكرية العربية من أمثال الملازم الأول عبد الحميد براهيمي، عبد الرزاق بوحارة، كمال وارطيسي، عبـــد العزيـــز قارة، وكـذا العميدان حسين بن معلـم والعربي سي لحسن وكل هؤلاء الضباط كانوا قد انقطعوا عن الدراسة والتحقوا بالثورة، وتم إرسالهم فيما بعد إلى المشرق ليتلقوا التكوين العسكري.
- **الجماعة الرابعة:** وهي الجماعة التي يمثلها مناضلون من حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأبرز شخصية في هذه الجماعة هو علي منجلي، وقد كانت هذه الفئة تشعر بالشرعية أكثر من الجماعات

الأخرى في قراراتها وتسييرها، بحكم انتمائها السياسي إبان الحركة الوطنية (حربي، 2004. ص.265-296).

وعلى العموم فإن القاعدة الأساسية لجيش الحدود بشقيه الشرقي والغربي تتمثل في تلك الوحدات التابعة لمختلف الولايات الداخلية، التي كانت تتحرك ذهابا وإيابا إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية والغربية بغرض تنشيط عملية التموين والتسليح، وكذا اللاجئين الجزائريين على الحدود التونسية والمغربية والذين أدت بهم ظروف الحرب القاسية والحرمان على الحدود النائية إلى التطوع في جيش الحدود، وأيضا فئة المهاجرين القادمين من أوروبا، ويضاف إليهم الجماعات التي تكفلت بالمهام القيادية كتسيير المراكز العسكرية على الحدود وتدريب وتكوين وتأطير الجنود.

2. تنظيم جيش الحدود

كما أسلفنا الذكر فإن، جيش الحدود أصبح ينمو يوما بعد يوم حتى صار يمثل قوة حربية حقيقية، للثورة الجزائرية على طول الحدود الشرقية والغربية، وقد شكل مزيجا متمايزا من مختلف المتطوعين القادمين من داخل الوطن من مختلف الولايات بغرض التكفل بعملية التسليح والتموين في شكل وحدات متنقلة، ومن خارج الوطن مثل أوروبا وتونس والمغرب، ونتيجة لتزايد أعداد أفراد جيش الحدود، سعت قيادة الثورة لتنظيمه عبر سلسة من المشاريع.

1.2. تشكيل لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية (COM)

من خلال اطلاعنا على مختلف المصادر فإننا نلاحظ بأن جيش التحرير الوطني قبل 1958 لم يكن لجيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية قيادة موحدة، فكانت وحداته تتحرك بين المراكز المنتشرة على طول التخوم وكذا في دواخل البلاد التونسية والمغربية بنوع من الاستقلالية، "**ظاهرة الانتماء للولاية**" وعليه فقد كان لجيش التحرير الوطني قوة معتبرة على الحدود الشرقية ولكن من دون فعالية.

وفي ديسمبر 1957 عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعا لها بتونس، وكان الاجتماع يضم أعضاء اللجنة وهم العقيد كريم بلقاسم، عبان رمضان، العقيد لخضر بن طوبال والعقيد محمود الشريف، وكذا الوفد القادم من الداخل والمتكون من محمد العموري وأحمد نواورية عن الولاية الأولى وعلي كافي عن الولاية الثانية والرائد قاسي (كان موجوداً في تونس) عن الولاية الثالثة بنيابة عن العقيد عميروش ودهيلس سليمان المدعو الصادق والصالح زعموم عن الولاية الرابعة، أما الولاية الخامسة واتحادية فرنسا فلم تكن موجودة، وكان محور النقاش هو قضية التسليح خاصة وأن الأسلحة كانت متوفرة بكثرة على الحدود، بالإضافة إلى العنصر البشري المتواجد بقوة هناك، فقد كان للولاية الأولى وحدها حوالي 2000 مجاهد تابعين لها على الحدود الشرقية. وقد قدم وفد الولاية الثانية الذي كان على رأسه علي كافي مشروعا لمعاجلة مشكلة التسليح والتموين وكذا توحيد القيادة على مناطق الحدود الشرقية والغربية وكان محتوى المشروع هو إنشاء قيادة جماعية

للعمليات تتكون من مسئولين يمثلون مختلف المناطق المتاخمة للخط المكهرب، ولكن المشروع قوبل بالرفض وبقي الحال على ما هو عليه (كافي، 1999.ص. 112-116).

وأمام هذا الوضع كان لجيش التحرير الوطني بكامله في الداخل والخارج قائد واحد هو كريم بلقاسم مسئول القوات المسلحة في لجنة التنسيق والتنفيذ هذا من الناحية النظرية فقط، عمليا كانت الولايات تتمتع باستقلالية كبيرة لاسيما منذ خروج لجنة التنسيق والتنفيذ في ربيع 1957، وهناك في تونس لم يتمكن العقيد كريم بلقاسم من فرض سلطته على القوات المسلحة المرابطة هناك طبقا لصلاحياته المخولة له، وقد نجم عن هذا الوضع مشاكل كثيرة خاصة مع السلطات التونسية بسبب بعض الحوادث التي كانت تتسبب فيها بعض المجموعات من المقاتلين، وما صاحب ذلك من مناوشات مع السكان التونسّيين، فأصبحت معالجة الموقف ضرورة ملحة ولذلك تقدم العقيد كريم بلقاسم بمشروع للجنة التنسيق والتنفيذ والمتمثل في إنشاء قيادة للحدود، وفي 10أفريل وافقت اللجنة على مشروع كريم وتقرر إنشاء قيادتين للعمليات العسكرية واحدة في الشرق على الحدود التونسية الجزائرية وأخرى في الغرب على الحدود المغربية

Ferhat Abbas ,Autopsie d' une guerre,(2011. P. 240)

هذا ما يعرف بـ COM[5]، وقد كان مقر قيادة العمليات الشرقية بغار ديماو بتونس، وأشرفت على كل من الولاية الأولى والثانية والثالثة، ومقر قيادة العمليات العسكرية الغربية بوجدة بالمغرب وكلفت بتنسيق العمل بين الرابعة والخامسة والسادسة (كافي، 1999.ص. 216).

بالنسبة لتعيين قيادة اللجنتين فقد خضعت لمقياس التوازن الجهوي، وذلك في إطار إقامة التوازن السياسي بين الأقطاب السياسية أنذلك، وهـــذا يعتبر ظاهـــرة سلبية في الثـــورة الجزائرية، وبعـد أخذ ورد ومساومات بين الثلاثي العقيد كريم بلقاسم والعقيد لخضر بن طوبال والعقيد عبد الحفيظ بوصوف، توصلوا إلى إعداد قائمة اسمية للقيادة، حيث أسندت قيادة لجنة العمليات العسكرية الشرقية إلى العقيد محمدي السعيد[6] وهو محسوب على العقيد كريم بلقاسم ومعه ثلاثة نواب هم العقيد محمد العموري ممثل الولاية الأولى وبن عودة ممثل الولاية الثانية وبوقلاز قائد القاعدة الشرقية، أما قيادة العمليات العسكرية الغربية فقد أسندت إلى الهواري بومدين المحسوب على العقيد عبد الحفيظ بوصوف وممثلا للولاية الخامسة والصادق دهيلس ممثل عن الولاية الرابعة.

وقد تم تسطير جملة من المهام لتضطلع بها لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية المتمثلة أساسا في تنشيط عملية الإمداد عبر الحدود الشرقية والغربية من خلال إيجاد استراتيجيات فعالة وعملية في اختراق خطي شال وموريس. كما تقوم اللّجنتان بتسوية وضعية الفارين من جيش الاحتلال الفرنسي إلى الحدود وإدماجهم في الجيش بالشكل الذي يخدم المصالح العسكرية هناك دون إذكاء روح الفتن، وكذا إنشاء مدارس للإطارات في كل من تونس والمغرب مع إسناد إدارة هذه المدارس لضباط أكفاء في جيش التحرير الوطني، ويسند تكوين الإطارات إلى الضباط المختصين الأكثر أهلية بعد التأكد من إخلاصهم، كما يتوجب على اللجنتين العمل على جعل الضباط ممن يقع اختيارهم يقتنعون بالفرار من جيش الاحتلال الفرنسي إلى جيش التحرير للاستفادة منهم

(تقية، د.ت.ص.496).

هذا وقد اضطلعت قيادة اللجنتين بمهمة القضاء على جماعة بلونيس وأتباعه، حيث تم تحقيق نتائج ملموسة في ملاحقة أتباع ومعاقل الحركة الوطنية، خاصة في الجهة الشرقية. وانطلاقا من هذه المهام الملقاة على عاتقها شرعت في تنفيذ أوامر لجنة التنسيق والتنفيذ، بحيث تزامنت الأيام الأولى لتشكيلها مع المعركة العسكرية الشهيرة المعروفة بمعركة سوق أهراس 1958، والتي اعتبرت تحديا للخطوط المكهربة وعملية استعراضية من جهة إلا أنها من جهة أخرى أوضحت الآثار السلبية للخطوط المكهربة، فتم تسجيل استشهاد 700 مجاهد، وفي هذا السياق يمكن اعتبار معركة سوق أهراس بالنظر إلى نتائجها أول محك تعرضت له قيادة العمليات العسكرية (الشرقية) فيما يتعلق بأول مهمة ألقيت على كاهلها (جبلي، مجلة المصادر، العدد ، 17، 2008 . ص.138).

وعموما فإن القيادتين لم تعمر طويلا، بحيث استمرت من أفريل 1958 إلى سبتمبر 1958، وهي مدة قصيرة لتنظيم جيش ضخم مرابط على الحدود، واستمرت حالة الفوضى والعصيان والتمرد[7] في أوساط جيش الحدود-خاصة في الجهة الشرقية التي كانت اقل انضباطا مقارنة بالغربية[8]-، خصوصا وأن قيادة اللجنتين في الخارج بعيدا عن دائرة الحرب، وقد عبر عن ذلك علي كافي في مذكراته: "...**وهاتان القيادتان لم تعمرا طويلا ولم تقما بالمهمة المنوطة بها وهل كان بإمكانها أن يفعلا ذلك وهما مستقرتان في الخارج في راحة وبذخ و ملغمتان بصراعات بين الولاءات للأشخاص**" (كافي، 1999.ص. 216) .

من خلال ما سبق نستطيع تلخيص حصيلة عمل اللجنتين فنقول إنها فشلت في الجهة الشرقية بسبب ضعف القيادة [9] هناك وعدم تمكنها من فرض الطاعة والسيطرة العسكرية وشيوع ظاهرة التعصب الجهوي. على الرغم من وجود عنصر التوازن الجهوي والذي يبدو أنه ساهم في إذكاء الفتن العروشية، فكان محمد العموري ممثلا عن الولاية الأولى وعمار بن عودة عن الولاية الثانية وعمارة بوقلاز عن القاعدة الشرقية، على العكس من ذلك فقد شهدت اللجنة الغربية نجاحا نسبيا بقيادة العقيد الهواري بومدين وهذا نتيجة توفر سلسلة من العوامل المساعدة، ولعل من أهمها شخصية القادة العسكريين الذين سيروا الجهة الغربية (الولاية الخامسة) وأصلهم الجغرافي، فقد تولى قيادة الناحية الغربية العقداء على التوالي كل من العربي بن المهيدي وعبد الحفيظ بوصوف والهواري بومدين، والسمة المميزة لهؤلاء القادة أنهم من الشرق وهم بذلك متحررون من النزاعات الجهوية والقبلية، هذا ويضاف إلى ذلك عامل آخر مهم وهو شخصية هواري بومدين الصارمة، وكذا شخصية العقيد عبد الحفيظ بوصوف والذي كان له بالغ الأثر في صنع ذلك النظام القوي فقد عرف الرجل بصرامته (بالحاج، 2008. ص.247)، كما سعى العقيد عبد الحفيظ بوصوف إلى صنع جهاز مخابرات وشرطة بوليسية والذي بلغ عدد عملائه 300 تقني وإداري. كل هذا ساعد على تحقيق نجاح نسبي للجنة في الغرب (الشيخ، 2003.ص.426)

إن فكرة تشكيل لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية (com) مثل بحق درجة متقدمة من التطور

العسكري التنظيمي، ولكن هذا من الناحية النظرية فقط، عمليا كان ينخر في جسم اللجنتين – خاصة الشرقية وبدرجة أقل الجهة الغربية – كل أسباب الضعف والتشتت من الصراع والفوضى وشيوع الولاءات القائمة على الأسس الجهوية والقبلية وعدم الانصياع، والمعـــروف أن أي تنظيم عسكـــري قوامه هو الولاء والطاعـة وتنفيذ الأوامر وإلا أصبح الأمر خطيرا خاصة بالنسبة لجيوش التحرير التي تنتظرها مهمة صعبة وقاسية وهي طرد الاستعمار من أراضيها.

2.2. إنشاء هيئة الأركان الشرقية والغربية

وهكذا بعد أن تعرضنا للجنة العمليات العسكرية وفشلها الذريع في القيام بالمهام المسطرة لها وعلى رأسها تنظيم وهيكلة تلك القوات الهائلة المرابطة على الحدود وحتى في دواخل البلاد التونسية والمغربية، والتي غالبا ما كانت تدخل في مناوشات مع سكان البلدين، وهذا على غرار فشلها النسبي في اختراق الخطين المكهربين "**شال وموريس**" والقيام بعملية الإمداد للداخل، في الوقت الذي كانت فيه الثورة تختنق بفعل سياسة فرنسا الرامية لعزل الحدود.

وفي هذا الوقت كان على العقيد كريم بلقاسم محاسبة أعضاء القيادة الشرقية، يذكر محمد زروال أنه استدعى محمد عواشرية وأحمد نواورة وسألهما عن الأعمال الحربية وكيفية سيرها على مستوى قيادة اللجنة فأجاباه بأن الأسلحة التي وصلت إليهم كانت ناقصة، كما هو الحال بالنسبـــة للبازوكات التي لم تكـــن مزودة بالمتفجـرات وقذائف 7،12مم التي لم تكن معها الذخيرة، كما كانت قنابل مدافع الهاون ناقصة كذلك، وقد طلبنا بفتح تحقيق في هذا الشأن وكان كريم قد أجابهم بقوله إن أعضاء لجنة العمليات العسكرية الشرقية خونة وأنهم يقودون الثورة للهاوية (زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة التحريرية، 2011. ص.361).

وأمام هذه الوضعية الخطيرة التي كان يعيشها جيش الحدود، وعلى إثر اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة في 9 سبتمبر 1958، تقرر حـل لجنة العمليات العسكريـــة الشرقيـــة [10]، ومعاقبـــة أعضائها بتهمـــة التقصير وانعدام الكفاءة، وكانت العقوبات متفاوتة بحيث تم توقيف محمدي السعيد لمدة شهر (بالحاج، 2008. ص.275). وتم تخفيض رتبة محمد العموري إلى نقيب بتهمة الجهوية وتفريق الصفوف والتسمية المتحيزة والغير القانونية للضباط على مستوى الولاية، وأبعد عمار بن عودة بتعيينه سفيرا في لبنان بتهمة السلوك الشخصي المشبوه وأنه غير متلائم مع المهام المسندة إليه، أما عمارة بوقلاز أرسل إلى بغداد كسفير للثورة (زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا، د.ت. ص387.)

ويشير أحمد توفيق المدني في مذكراته إلى أن القيادة كلفته شخصيا بمرافقة أولئك المبعدين، فرافق بوقلاز إلى بغداد ومصطفى بن عودة إلى لبنان، أما محمد العموري فقد رفض وأبى الانقياد (المدني، 1982.ص.405). ومع حل اللجنتين أصبح الوضع على الحدود في حالة فراغ قيادي، فكان على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد حل عاجل للأزمة، حيث عقدت اجتماعا لها في سبتمبر 1958، واتخذت بشأن ذلك

عدة قرارات تضمنها محضر الاجتماع، ويورده محمد التقية كما يلي: إنشاء قيادة أركان على مستوى جيش التحرير الوطني، بهدف استكمال وحدته وهذه القيادة ستكون مهامها على وجه الخصوص:

- تنظيم عمليات عسكرية مشتركة بين ولايتين أو أكثر.
- التشجيع على القيام بعمليات التبادل ما بين الولايات فيما يتصل بالوحدات القتالية، بحيث يتم ذلك على شكل دعوات أو مساعدات.
- تنظيم لقاءات فيما بين ضباط الولايات المختلفة.
- تطبيق مبدأ تحويل الإطارات من ولاية إلى أخرى (تقية، د.ت.ص.469).

وما يلاحظ أن قرار لجنة التنسيق والتنفيذ والمتعلق بإنشاء قيادة للأركان واحدة على الحدود الشرقية وأخرى على الحدود الغربية تجسد عمليا يوم 1 أكتوبر 1958، وذلك بعد أيام من إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، من خلال إصدار أول مرسوم لها تضمن تعيين هيئة أركان الشرق وأسندت قيادتها [11] إلى العقيد محمدي السعيد وهيئة أركان الغرب، ووضعت تحت سلطة هـواري بومـدين بمساعـدة نائبه سليمان دهيلس والذي اكتفى بالإشراف على مركز خاص بجنوب الناظور (بالحاج، 2008. ص.276).

وقد كان على هاتين القيادتين دخول الجزائر، وذلك لتحقيق وحدة جيش التحرير الوطني، حيث تقرر ذلك في الاجتماع الذي انعقد في تونس يوم 8 أكتوبر برئاسة العقيد كريم بلقاسم وضم كلا من العقيد محمدي السعيد والعقيد نواورة والقائد عواشرية وتقرر إدخال الوحدات المتواجدة على الحدود في أجل أقصاه 25 أكتوبر، غير أن القرار بقي حبرا على ورق، حيث بقي مقر هيئة الأركان الشرقية في غارديماو بتونس وهيئة الاركان الغربية بوجدة بالمغرب، وفسر العقيد كريم بلقاسم (وزير القوات المسلحة) عدم دخول القيادتين بسبب الوضع القائم في الحدود واكتشاف مؤامرة العموري[12] ومن بعدها القرار المتعلق باستدعاء مسؤولي الولايات إلى تونس منعت قائدي الأركان من الالتحاق بالداخل والاستقرار هناك كما كان مقررا، وعلى ذلك ظلت وسيلة الاتصال الوحيدة بالجزائر مقتصرة على وسائل الاتصال عن طريق الراديو(بالحاج، 2008. ص.277).

إن الأسباب التي ذكرها العقيد كريم بلقاسم هي أسباب عابرة وسطحية أو هي عبارة عن تبرير رسمي يهدف إلى تغطية الأسباب الحقيقية التي أدت إلى فشله في تنظيم جيش الحدود وإرغامه على دخول أرض الوطن، وتلك الأسباب في أسوء أحوالها تؤدي إلى تأجيل دخول الجيش إلى وقت لاحق، السبب الحقيقي هو عدم امتثال تلك الجيوش لأوامر القيادة هناك واستمرار الولاءات الجهوية (مثلا أن الولاية الثانية والتي كان لها قرابة 2000 جندي تابعين لها استمر في الرفض وعدم الاعتراف بهيئة الأركان الشرقية)، وانتشار الفوضى وهذا فضلا عن صعوبة اجتياز الحدود والتي تتطلب تضحيات جساما وخسائر فادحة في الأرواح، إن لم نقل أن فرضية اجتياز الحدود ستؤدي إلى سقوط جل جنود جيش الحدود على تلك السدود الملغمة والمكهربة.

إن إطلاق حكم الفشل على وزارة الحرب في إدارة شؤون الجيش هناك على الحدود خاصة الشرقية منها نابع من تلك النتائج الوخيمة المحققة عبر مختلف المشاريع التنظيمية المكلفة بتسيير وتنظيم واستغلال طاقات

جيش الحدود بداية بـ: لجنة العمليات العسكرية وهيئة أركان الشرق والغرب، ووصولا إلى مشروع مولود إيدير لذلك، فإن جـل المصادر التي تحصلنا عليها تأكد ذلك الفشـــل البائن، وعمـــوما فإن مشروع هيئة أركان الشرق والغرب يعد محاولة تنظيميـة شأنها شأن لجنـة العمليات العسكرية والتي تعد امتداد لها على الرغم من فشلها، لذلك كان على العقيد كريم بلقاسم أن يقتدي بقيادات الجهة الغربية لاسيما فيما تعلق بالانضباط والطاعة العسكرية، وأن يغير القيادة على الجهة الشرقية بأخرى أكثر كفاءة وقدرةً على فرض السيطرة بدلا من محمدي السعيد الذي أظهر فشلا في إدارة الهيئات العسكرية على الحدود. وعليه استمرت الأوضاع على حالها– حتى بعد محاولة مولود إيدير التنظيمية– إلى غاية تأسيس هيئة الأركان العامة مع حلول سنة 1960.

3. دور جيش الحدود في اختراق خطي شال وموريس (1957 – 1960)

لقد أثر خطي شال وموريس على عملية الإمداد والدعم اللوجستي التي كانت نشطة على الحدود الشرقية والغربية بسبب الأسلاك الشائكة المكهربة وحقول الألغام. كما ساهم في إحداث شرخ بين الداخل والخارج، بسبب صعوبة التواصل والتنقل من هذا المنطلق كانت قضية دخول الجيش إلى الجزائر شبه مستحيلة والقيام بها هو انتحار جماعي لذلك كان على قادة الثورة في الداخل والخارج إيجاد سبل لاختراق الخطين وتخريبهما بطرق عدة، والقيام بعمليات عسكرية على طول الحدود الشرقية والغربية لاستهداف مراكز جيش الاحتلال الفرنسي:

1.3.قوة ومناعة خطي شال وموريس في منع عملية الإمداد

شكل خطي شال وموريس خطر حقيقي على عملية التموين بالسلاح والذخيرة، بسبب الحصانة والقوة التي ميزتهما؛ حيث تم بناء خط موريس في خريف 1957 ونتيجة اختراقه من طرف المجاهدين تم تدعيمه بخط آخر في خريف 1958 وهو خط شال، وقد امتدت الخطوط المكهربة في الناحية الشرقية من مصب وادي الكبير قرب عنابة ويمر بناحية زريزر، وراندون، ومندوفي ثم يتجه نحو سكساك، لينتهي في نفرين على مشارف الصحراء، ومن الناحية الغربية امتد من البحر وإلى ما بعد بني ونيف.

ويتشكل خط شال وموريس من:

– **حقول ألغام:** تتواجد على امتداد الأسلاك الشائكة المكهربة بعرض يتراوح ما بين 5 و100 متر على طرفي الأسلاك وهي مطمورة في الأرض، وتنقسم هذه القنابل إلى عدة أنواع: اللغم المضاد للمجموعة: يقتل على مدى قطره 50 متر اللغم المضاد للأفراد: يبتر الساق، اللغم الكاشف المضيء: يعمل بمظلة تنط في الهواء مخصص للإنذار ويوجد وسط الأسلاك الشائكة، ألغام واثبة مضـادة للأفراد: يثبت فتيلها على أحد الأسلاك أو أي سند آخر، ألغام أخرى تحيط بالمراكز العسكرية وتكون عادة مربوطة إلى أوتاد قصيرة.

– **الأسلاك الشائكة:** بالنسبة للخطوط المكهربة فعددها ثمانية موضوعة الواحدة فوق الأخرى على مسافة 20 إلى 25 سم بين الخط وآخر ويصل توتر الخط بين 3000 و12000 فولط، وتبلغ المسافة الفاصلة بين الخطين بين 20 إلى 30 كلم وتوجد محاور لا تتجاوز المسافـــة بينهما 4 كلم.

- **أبراج المراقبة والرادارات:** تتركز أبراج المراقبة على التلال والمرتفعات قرب الخطين لمراقبة الممرات في النهار أما المراكز العسكرية التي توجد في مواقع متقدمة أمام الخطين وبينهما وبالقرب من الحدود وهي مزودة بمدافع طويلة المدى، ويمكن التحكم فيها آليا بواسطة الرادارات المجهزة بالأشعة الفوق بنفسجية وتحت الحمراء، وبمجرد أن يكشف الرادار حركة غير طبيعية تطلق المدافع قذائفها آليا تجاه النقطة التي حددها الرادار.

- أبواب العبور: وهي أبواب لعبور الطرقات التي تشق الخط المكهرب، وتفتح الأبواب نهارا يمر منها أشخاص معينين تحت رقابة دقيقة. (مناصرية، 2007. ص. 156-166.)

2.3.طرق جيش الحدود في اختلاق خطي شال وموريس

انتهجت قيادة جيش الحدود إستراتيجية ميدانية وعملية في اختراق الخطين، نذكر أهمها:

- **طريقة المقص:** وهي طريقة استعملت على نطاق واسع منذ سنة 1957 وإلى غاية سنة 1962، وكان المختص في هذه الطريقة يرتدي قفازات، ويعرف ما هي الأسلاك التي يجب أن تقطع ومكان قطعها (الجنيدي، 2009.ص 472- 480.)

- **طريقة البنغلور:** يشير محمد جغابة إلى أنه كان له السبق رفقة مجموعة من الجنود في تجريب هذا السلاح أو التقنية الجديدة -على حد تعبيره- على أسلاك الجهة الغربية وسمي هذا السلاح بـ "**بنغالو**" أي شاليه الاستراحـــة ويذكر بأنه يتكون من أنبوب فلاذي طوله متر واحد وقطره الدائري من سبعة إلى ثمانية سم، يشحن بمواد متفجرة ويوضع له فتيل في بدايته، وهو خفيف الوزن يحمل من طرف الجنود على أكتافهم شأنه شأن البازوكا أو قاذفة الصواريخ (جغابة 2007. ص.161-162). كما أن هذه الطريقة استعملت منذ الحرب العالمية الثانية، على غرار إشارة محمد جغابة، فإن البنغلور هو عبارة عن أنبوب يملأ بحوالي أربعة أو خمسة كلغ من البارود يسمي البلاستيك الرخو حسب طوله فهناك نوعان "40 ر 1م" و"80 ر 1 م". وكان يستورد فارغا ويقوم مختصين بحشوه، وعند استعماله يحمل من طرف الفرقة المختصة في البنغلور يصل عددها إلى ستة أفراد، بحيث يتم اختيار المكان المناسب لتفجيره ويتم ذلك بطريقتين، بواسطـــة مشعل أو مفجر وعندما ينفجر يخلف رواق أو ممر أمن للمرور (الجنيدي، 2009.ص.473- 480.)

- **طريقة الخنجر:** تستعمل هذه الطريقة لنزع الألغام ويتلقى المختص فيها تكوينا لمدة ثلاثة أشهر، بحيث يتم استعمال خنجر مخصص لذلك يشبه السومكي بايونات وله مقبـــض خشبي يستعملـــه المختـــص وهو منبطـــح وعندما يمشط المنطقة، ويتحقق من عدم وجود الألغام يضع خيط أبيض كعلامة للمرور وإشارة لسلامـــة الممـــر وأن المنطقة مأمونة، وفيما يخص طريقة الميناي التي تستخدم لكشف الألغام فلم تستعمل بكثرة (الجنيدي، 2009.ص 474- 475.)

4.3.النشاط العسكري لجيش الحدود

كان لجيش الحدود قدرات حربية لا يستهان بها، حيث امتلك الأسلحة على اختلاف أنواعها الخفيفة والثقيلة، ويشير محمد حربي إلى ذلك، بحيث أصبح في حوزة جيش التحرير الوطني بالحدود رشاشات مضادة للطيران، ومدافع بازوكا، ومدافع هاون 81 و60 و45 ومدافع غير مرتدة، وكان التجهيز بأسلحة ذات طاقة نارية عالية (حربي، د.ت، ص190).

وفي ذات السياق تم تنظيم القاعدة الشرقية في 1957 وأصبح مقرها في سوق الأربعاء داخل التراب التونسي، وقد سجلت حصاد عسكري ذات رصيد عال، حيث تم تسجيل 138 معركة و56 كمين و59 هجوم على الوحدات الفرنسية وقد كبدتها خسائر فادحة في الأرواح بحيث تم تسجيل 12385 قتيل 399 جريح و35 أسير (قليل، (1991). ص.70،71)

وقد باشر جيش الحدود المهام الموكلة إليه والمتمثلة أساسا في تخريب واختراق خطي "**شال**" و"**موريس**" وكذا ضرب مصالح العدو عند الحدود وقد كانت عمليات الاختراق تتم بالاعتماد على طرق بسيطة وفعالة وذلك من خلال عملية قص الأسلاك المكهربة باستعمال المقص والقفازات أو عملية الحفر تحت السدود، وكذا طريق البنغلور (كما أشرنا لذلك سالفا).

وقد صاحب عمليات الاختراق معارك طاحنة خاضها جيش الحدود ضد القوات الفرنسية المتمركزة على الحدود ونذكر على سبيل المثال معركة "les gards forestiere" في 1957 وتسمى معركة القوادر بمعنى حرس الغابات ويقع هذا المركز على بعد 1كلم عن الحدود التونسية. وقد كان الطاهر الزبيري قائدا لهذه المعركة عندما كان مؤسلا في القاعدة الشرقية، وانتهت هذه المعركة بتحقيق انتصار باهر على العدو وغنم عدة قطع من الأسلحة (مدفع هاون مورتي 45، بندقيتين، كمية من الذخيرة)، بينما استشهد أربعة مجاهدين، وجرح ستة عشرة منهم. ومن المعارك نذكر أيضا الهجوم على مركز المشري في 20 أكتوبر 1957، حيث تمكن المجاهدون من القضاء على 12 عسكري فرنسي، وتم غنم 12 بندقية رشاشة من نوع (24،29) ومدفع هاون من نوع مورتي 45 وجهاز لاسلكي واستشهد في هذه المعركة ستة مجاهدين وجرح أربعة عشرة منهم. (الزبيري، (2008). ص.184-187.)

4. تأسيس هيئة الأركان العامة

لقد فشلت كل محاولات وزارة الحرب بقيادة العقيد كريم بلقاسم في تنظيم الأوضاع على الحدود على النحو الذي رأيناه سابقا، حيث تم إنشاء لجنة العمليات الشرقية والغربية ثم هيئة أركان الشرق والغرب، والجدير بالذكر أن الحدود كانت تتوفر على طاقات بشرية وحربية هائلة، في الوقت الذي كانت فيه الثورة في الداخل في حالة اختناق لذلك أصبحت حقيقة تنظيم وتوحيد جيش الحدود في قيادة عامة ضرورة

حتمية لا مفر منها.

1.4. اجتماعات قادة الثورة وميلاد هيئة الأركان العامة

قبل تأسيس هيئة الأركان العامة شهدت الثورة الجزائرية على مستوى قياداتها العديد من الاجتماعات قصد احتواء الأزمة التي كانت تنخر في جسم الثورة، فتم عقد اجتماع العقداء العشرة و الذي يعد أطول اجتماع في تاريخ الثورة الجزائرية استمرت فيه الاجتماعات لمدة تناهز ثلاثة أشهر، وانتهى إلى عقد دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 بحيث تم إحداث جملة من التغييرات على مستوى الهيئات القيادية للثورة الجزائرية.

1.1.4. اجتماع العقداء (صيف – خريف سنة 1959)

لقد شهدت الفترة التي سبقت إنشاء هيئة الأركان العامة أزمات حادة على مستوى قيادة الثورة، فالحكومة المؤقتة دخل أعضاؤها في صراع وجدل إلى درجة أنها أصبحت عاجزة عن أداء مهامها، باعتبارها الواجهة السياسية للثورة الجزائرية، وكانت حادثة مقتل عميرة[13] القطرة التي أفاضت الكأس وأدت إلى تجميد الحكومة وهذا على غرار فشل هيئة الأركان الشرقية وبدرجة أقل هيئة الأركان الغربية في احتواء الوضع على الحدود، وأمام هذا الوضع كان على القيادة معالجة الوضع عن طريق عقد اجتماع لقادة الولايات الداخلية.

وفي أفريل 1959 تم استدعاء قادة الولايات (كافي، 1999.ص. 250) إلى تونس وشرع في العمل، بحيث تم الاتفاق على تشكيل لجنتين إحداهما تخص النظام الداخلي لـ: جبهة التحرير الوطني، وتضم مبروك بلحوسين الأمين خان وبن خدة والثانية تتكفل بإعداد مشروع البرنامج و تتكون من عمر أوصديق وفرانس فانون وعبد الرزاق شنتوف، أما بالنسبة للمشاركة في الاجتماع فقد اقترح كريم أن تكون ابتداء من رتبة رائد[14] ولكن قوبل اقتراحه بالرفض (حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع الجزائر 1954 – 1962 ، 1983.ص. 205)

وفي الأخير تم الاتفاق على تعيين سبعة عقداء لعقد الاجتماع وهم: محمدي السعيد والهواري بومدين قائدي هيئة أركان الشرق وهيئة أركان الغرب، والحاج لخضر قائد الولاية الأولى، وعلي كافي قائد الولاية الثانية ويازوران السعيد قائد الولاية الثالثة، ودهيلس سليمان المدعو الصادق قائد الولاية الرابعة، وبودغن المدعو لطفي قائد الولاية الخامسة (كافي، 1999.ص. 254). وهكذا حضر الاجتماع كل ممثلي الولايات ما عدا الولاية السادسة [15].

وعلى حسب التوجهات والتحالفات انقسم العقداء إلى مجوعتين، الأولى بقيادة كريم والثانية بقيادة بن طوبال وبوصوف. ومن هذا المنطلق كانت الأوضاع المتوترة والمشحونة لدرجة أن الحاضرين لم يفارقوا أسلحتهم وحراسهم (Meynier Gilbert2003.p361) دخل العقداء في أطول اجتماع في تاريخ الثورة الجزائرية دام أكثر من ثلاثة أشهر(حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع الجزائر 1954 – 1962،

1983.ص. 206) تخللته عدة انقطاعات بسبب حدة الخلاف بين القادة، حيث إنه في أول اجتماع وقع نقاش حاد بسبب اعتراض لطفي على حضور الثلاثي بوصوف وبن طوبال وبلقاسم وعبر عن ذلك قائلا: "**ثمة أزمة داخل الحكومة المؤقتة وقد دعوتم القادة العسكريين للحكم في النزاع لكن هنا أعضاء في الحكومة المؤقتة يلعبون في الوقت ذاته دور القضاة و أطراف النزاع أسألكم ما موقفكم هنا ؟ إما أن تخرجوا وتتركونا نفصل في الخلاف أو ندعو كل أعضاء الحكومة**". فانسحب كريم بلقاسم وانقطع الاجتماع لمدة 12 يوما (حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع الجزائر 1954 – 1962، 1983.ص. 206).

وإلى جانب أزمة الحكومة طرح المجتمعون قضية مشروع مولود إيدير وتأثيره على أداء جيش الحدود (كافي، 1999.ص. 253). وتم التطرق إلى الوضع العام لجيش الحدود التي كانت فيه الوحدات المقاتلة تعاني بسبب الفوضى وتجميدها على الحدود، في الوقت الذي كانت فيه الثورة بحاجة إلى مثل هذه الطاقات، بحيث تمت مساءلة أعضاء الحكومة الحاضرين بوصوف وبن طوبال وعلى رأسهم كريم وزير الحرب عن سبب حالة الفوضى، فكان رد الثلاثي بأن حملوا المسؤولية لقادة الحدود خاصة الناحية الشرقية.

وفي الأخير انتهي اجتماع العشرة بتعيين مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية، حيث تم الاستغناء عن بعض الأعضاء، وفي مقابل ذلك دخل ضباط جيش الحدود المجلس بكثرة، من أمثال: علي منجلي، وقايد أحمد وعلي سوايعي، وعمار رجاي، والطاهر زبيري، وقد اصطدمت ترشيحات الضباط السابقين في الجيش الفرنسي بمعارضة، شكلها بومدين ولطفي وعلي كافي وبن طوبال. (حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع الجزائر 1954 – 1962، 1983.ص. 207). وكان عليهم التحضير لمؤتمر جامع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ليتم وضع حلول عملية لأزمة الحكومة المؤقتة وجيش الحدود.

2.1.4. اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس (16 ديسمبر 1959 – 18 جانفي 1960)

بعد تشكيل المجلس الوطني الجديد للثورة الجزائرية، عقد أول اجتماعاته مع نهاية سنة 1959، ليناقش ما توقف عنده اجتماع العشرة فتم تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية [16]، وفيما يخص قضية جيش الحدود فقد تعرضت وزارة الحرب لنقد لاذع بسبب إخفاقها في السيطرة على الوضع العسكري بما في ذلك جيش الحدود واتهم بالتهاون وعدم الجدية في مجابهة العدو وتركه ينشئ الخطوط المكهربة من دون عرقلة، وكذا فشل القيادات العسكرية الحدودية (خاصة الشرقية) والتي كانت تحت إشراف وزارة الحرب (الهشماوي، 2010.ص.136)

وفسر العقيد كريم بلقاسم فشل تلك القيادات في تنظيم الوضع على الحدود، وكذا إرغام الوحدات على دخول الجزائر من خلال تقريره أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالأسباب التالية:

كان من المفروض أن يكون مقر الهيئتين داخل التراب الوطني، ولكن الوضع القائم في الحدود، واكتشاف

مؤامرة العموري، ومن بعدها القرار المتعلق باستدعاء مسؤولي الولايات (إلى تونس) منعت قائدي الأركان من الالتحاق بالداخل والاستقرار هناك كما كان مقررا. وعلى ذلك ظلت الرابطة الوحيدة، وسيلة الاتصال مع جيش التحرير بالجزائر مقتصرة على الراديو (بالحاج، 2008. ص.277). وتجدر الإشارة إلى أن دور العقداء كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال بدأ يتراجع منذ هذا التاريخ بحيث يشير فرحات عباس إلى أن الدورة الثالثة للمجلس الوطني كانت بمثابة محاكمة للثلاثي من قبل العسكريين.

وعلى غرار إنشاء الحكومة المؤقتة الثانية – لتنظيم الوضع السياسي واحتواء الأزمة التي كانت تعصف بالثورة– كان على المجلس الوطني للثورة المجتمع في طرابلس التطرق إلى قضية هامة وحساسة وهي تنظيم وتوحيد جيش الحدود الذي كانت جل وحداته القابعة على الحدود تعيش في فوضى وكأنها في حالة فراغ قيادي. ومنه تم الاتفاق على توحيد جيش الحدود الشرقي مع نظيره الغربي في قيادة عامة للأركان والتي سنحاول تبيان حيثيات وكواليس إنشائها بمزيد من الشرح والتفصيل في العنصر الموالي.

2.4.ميلاد هيئة الأركان العامة

منذ بداية اجتماع العقداء وكذا المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في طرابلس في الفترة الواقعة بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960، والحديث يجري عن تنظيم الوضع العسكري على الحدود الشرقية والغربية بعد فشل مشاريع وزارة الحرب بقيادة العقيد كريم بلقاسم في ذلك. وليتم انجاز هذه المهمة تم تشكيل لجنة متكونة من ثلاثة أعضاء وهم العقيد محمدي السعيد قائد أركان الحرب في الشرق والعقيد هواري بومدين قائد أركان الحرب في الغرب، حيث تم تكليفها بحل المشاكل السياسية والعسكرية العالقة (دحلب، 2008.ص107).

ويشير سعد دحلب إلى أن تعيين محمدي السعيد في منصب وزير دولة جاء في إطار تسريحه من المسؤوليات التي كان يتحملها في الجبهة التونسية ولم يكن على علم بهدف بومدين المتمثل في تهيئة كل الظروف لقيادة الأركان العامة، وذلك من خلال قوله: "... **وانتهيت إلى سؤال محمدي السعيد إن كان يقبل أن يكون وزيرا وبومدين لم يكن له أي اعتراض، فقد كنت أعلم أن محمدي السعيد كان يتحمل مسؤوليات كبيرة في قيادة الجبهة التونسية وأن أهون مشاكله ليست في عصيان بعض الضباط المقربين جدا للوزراء وعلى وجه الخصوص كريم وزير الحرب وبوصوف وزير الاتصالات والمخابرات، كان سيرتاح من كل مشاكله ولكنني لم أكن أعلم حينها أنني كنت أخدم لعبة بومدين الذي لم يبدِ بطبيعة الحال أي اعتراض**" (دحلب، 2008.ص110).

وهكذا توفرت كل الظروف لتولي بومدين رئاسة الأركان العامة، وتم تعيينه من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وذلك بدعم من بن طوبال وبوصوف، وقد وضع بومدين شرطا لقبول مهمته وهي اختيار مساعديه بنفسه وهم الرائد علي منجلي، والرائد سليمان (قايد أحمد)، والرائد عز الدين وكان هدف بومدين هو

تعيين أشخاص يمكن التحكم فيهم بسهولة [17]، وبذلك تم إنشاء هيئة الأركان العامة على أن تمارس مهامها تحت مراقبة ووصاية اللجنة الوزارية للحرب. وتتكون هيئة الأركان العامة من:

- هواري بومدين: رئيسا الهيئة.
- علي منجلي: عضوا.
- قايد أحمد: عضوا.
- عز الدين: عضوا.

وقد استلم العقيد هواري بومدين ومساعديه مهامهم يوم 23 جانفي 1960(كافي، 1999.ص. 258)، ودخلت الهيئة عمليا في مهامها الرسمية مع بداية شهر فيفري 1960 وتم تكليفها بما يلي :(سيد علي، 2011.ص.33).

- تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية للجزائر.
- التنسيق مع جيش التحرير الوطني في الداخل.
- العمل على مواجهة السدود المكهربة (شال وموريس)، باختراقها لإمداد الولايات.
- العمل على تكوين وحدات إسناد من جيش الحدود، تتكيف مع الوضع العسكري تتحدد مهمتها في إحداث ثغرات على مستوى الخطوط المكهربة وتسهل عملية الإبقاء على فرق متنقلة بين الخطين، تمهد لعمليات الاختراق التي تحدد كلما سمحت به الظروف للحفاظ على استمرارية إمداد الولايات.
- لهيئة الأركان الحق في ترقية أفراد جبهة التحرير الوطني إلى رتبة نقيب باقتراح من الولايات.
- هيئة الأركان هي المسئولة على كل مراكز ومدارس تكوين جيش التحرير الوطني.
- على هيئة الأركان أن تقدم تقريرا بانتظام للجنة الوزارية للحرب.

خاتمة

وفي الأخير نستنتج أن جيش الحدود تشكل نتيجة عدة عوامل وظروف، ولعل أبرزها السياسة الفرنسية الرامية لعزل الحدود، بحيث تم عزل الوحدات المتنقلة هناك على الحدود الشرقية والغربية، مما أدى إلى استقرارها وتزايدها يوما بعد يوم مشكلةً بذلك جيشا على الحدود، والذي أصبح تنظيمه أمرا مفروضا على لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة، فتم إنشاء لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية وهيئة أركان الشرق إضافة إلى محاولة مولود إيدير، ولكن كل هذه المحاولات لم تنجح في القيام بالمهمة المكلفة بها، واستمر الحال كذلك إلى غاية اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في (ديسمبر 16 1959 – 18 جافني 1960) بطرابلس، حيث تم إنشاء هيئة الأركان العامة والتي ستتكفل بمهمة تنظيم الحدود، بحيث كانت الحدود تزخر بمختلف الإمكانيات العسكرية من السلاح والرجال، في الوقت الذي كانت فيه الثورة الجزائرية بأمس الحاجة لمثل هذه الإمكانيات، على غرار فشل الهيئات القيادية الحدودية السابقة في فك ذلك الخناق والحصار المضروب على الثورة التحريرية من خلال خط "**شال**" و"**موريس**"، ولهذا كان لابد على قادة

الثورة خلق تنظيم عسكري يتم من خلاله توحيد جيش الحدود بشقيه الشرقي والغربي، ثم اختراق الحدود ودخول الجزائر.

الشروحات والتعليقات

1- انطلقت الثورة بما كان لديها من مخزون الأسلحة الـذي كان قد اشتراه القادة الأوائل للمنظمة الخاصـة، ودفن في باطن الأرض بمنطقتي واد سوف والأوراس منذ سنة 1947، إلى جانب بعض الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية التي اشتراها المناضلون بأموالهم الخاصة وما جمعته اللجان الثورية والشعبية من بنادق صيد والبنادق الحربية من مختلف فئات الشعب. كما انطلقت الثورة بإمكانيات بشرية محدودة حيث بلغ جيش التحرير الوطني الناشئ 1600 مجاهد ينتسبون في معظمهم إلى حزب الشعب الجزائر (مجاهدون مسبلون، فدائيون) ثم تطور فيما بعد ليصبح جيشا حقيقيا خاصة عندما تكون جيش الحدود. (الغـربي، 2009، ص 389 – 396). وأنظر أيضا:

(Courriére ، volume1.2005 . p260)

2- **عبد الرزاق بوحارة:** قيادي في جيش الحدود من مواليد1934 بالقل بولاية سكيكدة، نشأ في عائلة محافظة، درس في الكتاب ثم بالمدرسة الفرنسية ليواصل دراسته بمدينة قسنطينة، ومع اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، قرر ترك مقاعد الدراسة والالتحاق بصفوف الثورة، في خريف 1956 جند بمنطقة خنشلة ثم انتقل إلى الحدود الشرقية وأشرف على قيادة وحدة عسكرية بجبل شعامبي، ثم أصبح قائدا للفيلق رقم 33، ثم قائدا للكتيبة التاسعة عشرة عند تأسيس هيئة الأركان العامة، بعد الاستقلال أصبح قائد ناحية عسكرية، ثم عّين سفيرا وبعدها والي مدينة الجزائر، وتولى عدة مناصب قيادية في الحكومة. أنظر: (مقلاتي، 2009، ص. 125، 126).

3- تقع القاعدة الشرقية (سوق أهراس) ضمن الجزء الشمالي للوطن، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب مدينة سدراتة وتبسة ومن الشرق تونس ومن الغرب عنابة وقالمة، تعتبر من قواعد الدعم الهامة خلال حرب التحرير. أنظر، (قليل، 1991. ص.59).

4- **عبد الحميد براهيمي:** من خريجي المدارس العربية العسكرية ، ولد سنة 1936 التحق بالثورة سنة 1956 في الحدود الشرقية رفقة عبد الرزاق بوحارة وعبد العزيز قارة وبعد الاستقلال شغل عدة مناصب، منها رئيس للوزراء فيما بين (1984-1990). أنظر: (براهيمي، 2001. التعريف موجود في غلاف الكتاب).

5- Commandement opérationnel militaire (com est et com ouest.)

6 – **محمدي السعيد:** ولد سنة 1912 ببني يراشن بالأربعاء ولاية تيزيوزو من أسرة فقيرة نشأ بمسقط رأسه، وتتلمذ في المدرسة الفرنسية لينتقل إلى فرنسا ليواصل دراسته، عاد إلى قريته ليتكفل بعائلته، أدى الخدمة العسكرية سنة 1933 وجند في صفوف الجيش الفرنسي إبان الحرب العالمية الثانية أين انضم إلى الجيش الألماني طمعا في الحصول على مساعدته في تحرير وطنها ورسم خطة لإنزال الجيش في جرجرة و لكنه فشل، ليتم توقيفه سنة 1944 وهو عائد من تونس، حيث سجن لمدة سنوات، شارك في التحضير للثورة وكان نائب كريم في قيادة الولاية الثالثة، ثم التحق بجبهة الحدود ليتولى هناك عدة مناصب قيادية، وفي حكومة بن خدة عين كوزير دولة، توفي يوم 5 سبتمبر 1994. أنظر: مقلاتي، 2009. ص463).

7- نورد مثالا عن حالات التمرد؛ "تمرد حمة لولو 1958" بدأ هذا التمرد عندما تلقى حمة لولو، وهو أحد إطارات جيش الحدود في الناحية الشرقية أوامر من القيادة تقتضي بانتقاله من جبل لكحل جنوبا إلى مركز التدريب في واد ملاق والقيام بهجوم على أحدى مراكز العدو في الحـــدود وهو مركـز الكـوادر في ناحية سيدي يوسـف، (كان هدف القيادة الممثلة في الرائد مولود ادير إرسالهم إلى مراكز التدريب) واستجاب حمـــة لولو هو وجنوده وإطاراته البالغين أربعين لأوامر القيادة وركبوا على متن شاحنات، بينما أسلحتهم كانت على متن شاحنات أخرى بحجة أن السلطات التونسية لا تسمح بمرور المجاهدين راجلين مع أسلحتهم عبر ترابها، وعندما وصل الجميع إلى مركز التدريب بوادي ملاق تم الإغلاق على قائد الفيلق في زنزانة واستبداله بآخر، أما الجنـود والإطارات فقد شكلت منهم بعض الفصائل

بهدف تدريبهم ولكن حمة لولو تمكن من الهرب. وأحس المجاهدون بالإهابة. وانتشر هذا الخبر في أوساط جنود جيش الحدود اتسعت رقعت العصيان والفرار، ورفض القتال، ويورد محمد حربي تقريرا لعبد العزيز قارة يصف فيه الوضع كما يلي: كان عدد الفارين يوميا من الفرقة الواحدة من 5 إلى 6 أفراد. وكان عدد العناصر الذين يدعون المرض كبيرا جدا ولدى أول زيارة طبية جرى تسريح أكثر من 160 جندي. وأصبحت حالات الكسل مثيرة للقلق، الكثير من الإخوة يفتشون عن وسيلة لتوظيف ويفضل الواحد منهم أن يكون سائقا أو ممرضا أو حلاقا أو نجارا أو خبازا على أن يكون مستطلعا أو راميا في وحدته. ويضيف التقرير: "**رأيت هؤلاء الجنود يمزقون جزماتهم بالسكين ثم يأتون ليطالبوا بأخرى جديدة. ويهمس الساخرون: إن حكومتنا غنية... وكانت نسبة المتحمسين للعودة قليلة: ففرقتان فقط من أصل تســـع كانـــت تريد القتـــال حقا والعودة مجددا إلى الداخل فلقد كانت تتألفان فقط من كوادر قديمة ومقاومين قدامى**". وصلت حركة التمرد إلى ذروتها خلال صيف 1959 فكان الجنود يغادرون ثكناتهم بكتائب كاملة (حربي، 2004. ص. 193).

8- ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى طبيعة القيادة في الجهة الغربية، حيث اصطبغت بصرامة وحزم العقيد هواري بومدين ومعاونيه من العسكريين، فكان التسيير محكما، فكان العقيد هواري بومدين لا يتردد في معاقبة المتهاونين والمقصرين في أداء مهامهم في الجيش مهما كانت رتبهم، الأمر الذي ولد ظاهرة الولاء ونتيجة لذلك ساد الانضباط (زيادة على التحرر من الجهوية) لذلك أعجب قادة الثورة بتجربته في قيادة جيش الحدود الغربي وتم تعيينه قائدا لهيئة الأركان العامة سنة 1960.

9- يذهب محمد زروال والذي كان ضمن إحدى الوحدات في تونس، إلى أن سبب إخفاق لجنة العمليات العسكرية الشرقية إلى أن قائدها محمدي السعيد لم تكن له المؤهلات الفكرية والقيادية، وحسبه فهو يصلح لقيادة وحدة صغيرة لا قائدا لمؤسسة عسكرية كبيرة مثل لجنة العمليات العسكرية الشرقية. أنظر: (زروال، (د.ت). ص. 373).

10- كما أسلفنا الذكر فقد سجلت لجنة العمليات في الشرق فشلا ذريعا لهذا تقرر حلها، وقد مس هذا الحل لجنة العمليات في الغرب ولكن من دون تغيرات تذكر بحيث غيرت التسمية فقط هيئة الأركان الشرقية.

11- لقد تم إعادة نفس القيادية في الجهة الشرقية وكأن كريم بلقاسم لم يستفد من الفشل الذي سجله محمدي السعيد في القيادة السابقة غير أنه كان على حق عندما أعاد تعيين هواري الذي سجل نجاحا نسبيا في لجنة العمليات الغربية.

12- **مؤامرة العموري:** وهو اجتماع عقده كل من هم الرائد العيساني شويشي، العقيد عواشرية، العقيد أحمد نواورة، العقيد محمد العموري مصطفى باليستروا، الرائد أحمد دراية، الرائد محمد الشريف مساعدية، المقدم صالح سوفي، الرائد بلهوشات، بمدينة الكاف بتاريخ 12 نوفمبر 1958، ودار الاجتماع حول عدة نقاط وهي عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة، القبض على بعض المسؤولين وسجنهم، السيطرة على كل المراكز على الحدود التونسية. وبعد علم السلطات التونسية بأمر الاجتماع أخطرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي اعتبرت الاجتماع تأمرا على الثورة وانقلاب على الحكومة، وداهمت المكان الاجتماع حيث القبض عليهم، وتم الحكم على كل من (محمد العموري، أحمد نواورة محمد الطاهر عواشرية، مصطفى لكحل) بالإعدام في 17 مارس 1959. (الصادق، 2020. ص324- 330.)

13- **عميرة:** كان مناضلا في حزب الشعب في سطيف رفقة صديقه الأمين دباغين، وبعد إنشاء الحكومة المؤقتة تم تعيينه ممثلا لها في بيروت، وفي بداية 1959 وعلى إثر استدعائه إلى القاهرة شرع في شن حملة ضد فرحات عباس، مما أدى إلى استدعائه من طرف مخابرات بوصوف وتم استجوابه و لكن بعد ساعات وجد ميتا أمام مقر الحكومة المؤقتة، واعتبر الحادث على أنه انتحار، ولكن دباغين لم يقتنع بذلك واتهم عباس وبوصوف، وقد استغل كريم هذه الحادثة وروج لفكرة فشل فرحات على رأس الحكومة وسعى لإقناع بن طوبال وبوصوف بأحقيته في قيادة الحكومة المؤقتة . أنظر: (حربي، (د.ت)، ص. 202 – 203).

14- يبدو أن كريم كان يهدف من وراء ذلك إلى تدعيم صفه ببعض قادته العسكريين وهذا سيؤدي إلى فوز كريم بالأغلبية لأن كل ولاية في هذه الحالة سيمثلها ثلاثة رواد بالإضافة إلى قائدها، وكريم كان يعرف بأنه سيتلقى الدعم من ثلاث ولايات على الأقل الولاية الرابعة والثانية والأولى، ولما رفض الثنائي بن طوبال وبوصوف هذا الاقتراح، اشترط كريم أن تكون المشاركة بناء على التوازن الجهوي بين القبائليين والعرب، ولكن لم يجاره في هذا الطرح الذين كان معولا عليهم وهم أوعمران والرائدان أوصديق وعز الدين. انظر: (حربي، جبـــهة التحـــرير الوطـــني الأسطـورة والواقـع الجـزائر 1954 – 1962، 1983.ص. 205)

15- لقد غابت الولاية السادسة عن الاجتماع بسبب استشهاد قائدها سي الحواس في مارس 1959.

16- تم تشكيل ثاني الحكومة المؤقتة الثانية بعد مؤتمر طرابلس المنعقد في الفترة الممتد من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 وامتد تاريخ تنصيبها من 18 جانفي 1960 إلى أوت 1961 وكانت مشكلة من فرحات عباس : رئيس ، كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية، بن بلة نائب الرئيس، بوضياف نائب الرئيس، بن طوبال وزير الداخلية، بوصوف وزير الاتصالات والمخابرات، أحمد فرانسيس وزير المالية، عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية، محمد يزيد وزير الإعلام محمدي السعيد وزير دولة محمد خيضر وزير دولة، حسين آيت حمد وزير دولة، رابح بيطاط وزير دولة. أنظر: (دحلب، 2008.ص110).

17- نلاحظ أن بومدين قد اختار مساعديه بناء على التوازن الجهوي، بحيث اختار الرائد على منجلي من الشرق (الولاية الثانية)، والرائد قايد أحمد من الغرب (الولاية الخامسة)، والرائد عز الدين من الوسط (الولاية الرابعة)، كذلك يبدو أن بومدين قد اختار أتباعه بناء على معيار سهولة التحكم فيهم وتطبيق قراراته. ويشير على كافي على أنهم من دون وزن سياسي (كافي، 1999.ص. 259).

قائمة المصادر المراجع

المصادر بالعربية

- براهيمي، عبد الحميد، (2001)، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958 – 1999**، (الطبعة الأولى)، بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- بن الحاج، عثمان سعدي، (2010)، **مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج**، الجزار، دار الأمة للطباعة.
- بوحارة، عبد الرزاق، (2006)، **منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر**، (ترجمة: صالح عبد النوري) (تقديم: ونيسي زهور)، الجزائر، دار القصبة للنشر.
- تقية، محمد، (د.ت)، **الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال**، (ترجمة: عبد السلام عزيزي)، الجزائر، دار القصبة للطباعة والنشر.
- جغابة، محمد، (2007)، **حوار مع الذات أو مع الغير مد، جزر وتطلعات**، (ترجمة: بشير روابحية)، ج3، الجزائر، دار هومة للنشر.
- حربي، محمد، (2004)، **حياة تحد وصمود مذكرات سياسية: 1945-1962**، (ترجمة بوباكير عبد العزيز وقسايسية علي)، الجزائر، دار القصبة.
- حربي، محمد، (1983)، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع الجزائر 1954 – 1962**، بيروت، لبنان، دار الكلمة، بيروت.
- دحلب، سعد، (2008)، **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- زبيري، الطاهر، (2008)، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)**، الجزائر، الرويبة منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار (*ANEP*).
- زروال، محمد، (2011)، **دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة التحريرية**، الجزائر دار هومة.
- زرول، محمد، (د.ت)، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية -الولاية الأولى نموذجا-** الجزائر.
- الشيخ، سليمان، (2003)، **الجزائر تحمل السلاح**، (ترجمة: جمالي محمد حافظ)، الجزائر، دار القصبة.
- قليل، عمار، (1991)، **ملحمة الجزائر الجديدة**، (الجزء الثاني)، (الطبعة الأولى)، قسنطينة، الجزائر، دار البعث.
- كافي، علي، (1999)، **مذكرات الرئيس على كافي من المناضل سياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962** الجزائر، دار القصبة للنشر.

- الهشماوي، مصطفى، (2010)، **جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر**، الجزائر، دار هومة.

المصادر الفرنسية

- Abbas , Ferhat, (2011), **Autopsie d' une guerre**, Alger, Livres Editions.
- Yves, Courriére, (2005), **La guerre d'Algérie Les fil de la toussaint**, (volume1) Alger, Casbah édition.

المراجع بالعربية:

- بلحاج، صالح، (2008)، **تاريخ الثورة الجزائرية**، الجزائر، دار الكتاب الحديث.
- خليفة، الجنيدي، (2009)، حوار **حول الثورة**، (الجزء الأول)، الجزائر، دار موفم للنشر.
- الزبيري، محمد العربي، (1999)، **تاريخ الجزائر المعاصر**، (الجزء الثاني) دمشق، سوريا، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- عبد القادر، حميدة، (2007)، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، الجزائر، دار المعرفة.
- الغربي، الغالي، (2009)، **فرنسا والثورة الجزائرية دراسة في السياسات والممارسات، 1954 – 1958**، الجزائر.
- مقلاتي، عبد الله، (2009)، **قاموس أعلام الشهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، (الطبعة الأولى)، قسنطينة، الجزائر، منشورات بلوتو.
- مناصرية يوسف وآخرون، (2007)، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث.

المراجع بالفرنسية

- Meynier , Gilbert,(2003), **L' histoire intérieure du FLN 1954 – 1962**, Alger Casbah Editions

المقالات

- جبيلي، طاهر، (2008)، "**معركة سوق أهراس الكبرى قيادة الثورة بين مشاكل التسليح ومخاطر العبور (26 – أفريل – 03 ماي 1958)**"، مجلة المصادر، العدد 17، ص؛ 138.
- سيد على، أحمد مسعود، (2011)، "**جهود هيئة الأركان العامة خلال الثورة الجزائرية في ميدان الإمداد فيفري 1960- أوت 1961**"، المجلة التاريخية المغاربية، العدد، ص؛ 141.
- الصادق، عبد الملك، (2020)، "**مؤامرة العقداء أثناء الثورة 1958 – 1959 (قراءة في الأسباب والنتائج وردود الفعل داخلا وخارجا**"، مجلة مدارات تاريخية، العدد 05، ص324 – 330.